

PROVISIONAL

A/AC.183/PV.192
17 June 1996

الجمعية العامة



ARABIC

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف

محضر حرفي للجلسة الثانية والتسعين بعد المائة

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الإثنين، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سيس (السنغال)

المحتويات

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

../..

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تعقد اليوم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف جلسة رسمية للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠/٣٢ بء الصادر في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧. ويشرفني ويسرني أن أرحب بسعادة السيد ستويان غانيف، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، وسعادة السيد بطرس بطرس غالي الأمين العام، وسعادة السيد أندري اردوس، رئيس مجلس الأمن، وسعادة السيد ستاظمي كالباجي، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وسعادة السيد فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وممثل فلسطين. وأود أن أرحب أيضا بممثلي الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية، وحركات التحرير، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات غير الحكومية، وممثلي الصحافة وجميع من قبلوا دعوة اللجنة للمشاركة في هذه الجلسة الرسمية.

وأدعو الآن جميع الحاضرين هنا إلى الوقوف دقيقة صمت تأبيناً للذين ضحوا بحياتهم من أجل قضية الشعب الفلسطيني.

وقف المشاركون دقيقة صمت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود الآن أن أدلي ببيان بالنيابة عن اللجنة. نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الخامسة والأربعين لاتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٨١ (د - ٢)، الذي قسّم فلسطين التاريخية ودعا إلى إقامة دولتين مستقلتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية، تتحدان في اتحاد اقتصادي، وإلى قيام نظام دولي خاص بالنسبة للقدس.

ذلك القرار، الذي تضمن اعتراف الجمعية العامة بوجود وحقوق شعبيين في فلسطين، قد وفّر الأساس لإقامة دولة إسرائيل وللمطالبة العادلة للشعب الفلسطيني بالحق في إقامة دولته الخاصة به إلى جانب إسرائيل. وحقيقة أن الدولة الفلسطينية، بعد مرور سنوات عديدة وإراقة دماء غزيرة في هذا الصراع، لم تنشأ بعد لا تنفي الحكمة والصفة العملية لذلك القرار. بل إنها تدل على الافتقار إلى الإرادة

السياسية وإلى بُعد البصيرة للمعنيين، واستمرار التمسك بأيدولوجية اللجوء إلى القوة العسكرية بدلا من المفاوضات لحل الصراعات السياسية.

A/AC.183/PV.192

2

(الرئيس)

-٣-

٤/سا.أ.ب

تجري تقليديا اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف هذا الاحتفال السنوي لتذكرة المجتمع الدولي بوعدده الذي لم يتحقق للشعب الفلسطيني ولمناشدته تجديد التزامه بتحقيق هذا الهدف. وإن عالم اليوم عالم مختلف بدرجة كبيرة عن العالم قبل ٤٥ سنة، أو حتى قبل سنوات قليلة. ويوجد الآن توافق آراء متزايد في المجتمع الدولي على أن الصراعات ينبغي أن تحل بالوسائل السياسية وفقا للقانون الدولي ومبادئ القانون الإنساني، كما توجد رغبة متزايدة في اتخاذ تدابير مشتركة لتنفيذ قراراته وقدرة متنامية على ذلك الاتخاذ. وبهذه المناسبة، نحن بحاجة إلى أن نؤكد من جديد المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة فلسطين حتى يمكن أن تحل المسألة بكل جوانبها وفقا لهذه المبادئ.

ويوفر احتفالنا اليوم أيضا محفلا للتفكير في الفرص وكذلك في المخاطر الكامنة في عملية السلام الحالية وعدم تحقيق نتائج جوهرية حتى الآن بعد انقضاء أكثر من سنة على بدايتها. ومن الواضح أن الأطراف المعنية، وحقا المجتمع الدولي في مجموعه، ينبغي أن تكثف جهودها لكسر الجمود والتقدم نحو تسوية عادلة وفقا لقرارات الأمم المتحدة. ولا يمكن في الحقيقة تلبية احتياجات وطموحات جميع شعوب المنطقة وتحقيق سلام دائم إلا بتلك التسوية. ومن الضروري أيضا أن نؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير لإزالة فتيل التوتر المستمر والعنف في المنطقة اللذين تزيد تفاقمهما دينامية الاحتلال والقمع. وتؤكد لجنتنا مرة أخرى أن استعادة الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة، ولأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، التزام أساسي واقع على القوة المحتلة ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الاصرار عليه. وإن التدابير في هذا المجال من شأنها أن تسهم أيضا في تهيئة مناخ أشد إفضاء إلى السلم. إن مصادرة الأرض وبناء مستوطنات؛ واستخدام الأسلحة النارية لمواجهة المتظاهرين وأعمال القتل الانتقائي للمناضلين الفلسطينيين؛ وإجراءات حظر التجول وفرض القيود على حرية التحرك والتجمع؛ واستمرار احتجاز آلاف الأشخاص وسوء معاملتهم وحتى تعذيبهم؛ واستخدام إجراءات الترحيل والعقاب الجماعي، وفصل آلاف الأسر؛ وفرض الأوامر العسكرية الظالمة على نحو مستمر؛ والقيود المفروضة على التنمية الاقتصادية للأراضي المحتلة، كل هذا ينبغي وقفه إذا أردنا أن نتحرك عملية السلام الحقيقية إلى الأمام.

إن الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، قد أعربت في قرارات عديدة عن توافق آراء المجتمع الدولي فيما يتعلق بالالتزامات القانونية التي تقع على إسرائيل، باعتبارها الدولة المحتلة، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ودعت إلى تنفيذ أحكامها. وإن تجاهل الدولة المحتلة المستمر لهذه القرارات يقوض سلطة ومصداقية هذه المعايير القانونية والذين يتحملون مسؤولية إنفاذها. وتعتقد اللجنة اعتقاداً راسخاً بأنه

A/AC.183/PV.192

3

(الرئيس)

٥-٤

٤/سا.أ.ب

من حق المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء من أجل ضمان احترام الاتفاقية وضمن حماية الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال، بصرف النظر عن وجود أو عدم وجود مفاوضات سلام جارية. وهناك إجراءات عديدة واضحة يمكن للدولة المحتلة أن تتخذها فوراً من أجل إبداء حسن نيتها واستعدادها للسلام، ودون المساس بأمنها، وندعو مرة أخرى حكومة إسرائيل إلى العمل فوراً لإنهاء القمع، واستعادة احترام حقوق الإنسان، وإنهاء الاحتلال واتخاذ تدابير ملموسة لتحسين ظروف المعيشة للفلسطينيين.

إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، من جانبها، ستواصل بذل قصارى جهدها وفقاً لولايتها من أجل الإسهام في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة تقوم على أساس احترام معايير القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومن أجل تعزيز العمل الدولي دعماً لحقوق واحتياجات الشعب الفلسطيني.

وإذ نحتفل اليوم بالذكرى السنوية للقرار التاريخي بتقسيم فلسطين، لنلتزم من جديد بتنفيذه وبالتضامن مع الشعب الفلسطيني حتى يتحقق أخيراً الهدف التاريخي والعدل - ألا وهو السيادة والحرية في أرضه.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لرئيس الجمعية العامة، السيد ستويان غانيف.

السيد غانيف (رئيس الجمعية العامة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوالي في البداية

أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عن تقديري للدعوة إلى المشاركة في هذا الاحتفال المهم.

إن الجمعية العامة، إذ تعترف بالحاجة إلى تعزيز وتوحيد الدعم الدولي للشعب الفلسطيني، طلبت بقرارها ٤٠/٣٢ باء، أن يجري الاحتفال سنويا بيوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو الذكرى السنوية لاتخاذ القرار ١٨١ (د - ٢) الذي قسّم فلسطين، بوصفه اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. والمجتمع الدولي إذ يحتفل إذن بهذه المناسبة يُجدد تعهده للشعب الفلسطيني بأن مطالبه وتطلعاته العادلة ستستمر في الحصول على التأييد الثابت من المجتمع الدولي.

إن قضية فلسطين لا تزال شاغلا رئيسيا للأمم المتحدة، عمليا منذ إنشائها، وتبقى أطول صراع دائم دون حل على جدول أعمالنا، يُشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن في المنطقة ومستنزفا مواردها. والمنظمة تتحمل مسؤولية تاريخية عن كفالة تسوية عادلة لهذه القضية، على أساس استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة على نحو كامل، وفقا لمبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة.

والتغيرات البعيدة المدى التي شهدتها الساحة الدولية ومنطقة الشرق الأوسط بالذات في السنوات القليلة الماضية جعلت هذا الهدف قريب المنال أكثر من أي وقت مضى. ومما هو معترف به الآن على نحو متزايد من جانب جميع المعنيين أن على الأمم المتحدة أن تسهم إسهاما هاما وبنّاء، سواء على صعيد تيسير عملية السلم وأية ترتيبات تنتج عنها، أو توفير المساعدة التي يحتاج إليها من أجل التنمية.

إن الجمعية العامة رحبت بعقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، بهدف التوصل إلى تحقيق سلم شامل على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وينبغي الترحيب أيضا بالدعوة التي وجهت مؤخرا إلى الأمم المتحدة لتحضر، بوصفها مشاركا كاملا من خارج المنطقة، اجتماعات الأفرقة العاملة الثلاثة المعنية بالمسائل الإقليمية. إن عملية السلم الجارية تُشكل خطوة هامة نحو إقامة سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة. ويؤمل في أن تستمر في المستقبل روح النية الحسنة والاحترام المتبادل التي اتسمت بها الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف حتى الآن، وفي أن تُفضي المحادثات قريبا إلى نتائج إيجابية وملموسة. ونحن ندرك أن هذا

الصراع المُعقّد والصعب والقائم منذ أمد بعيد سيستلزم حلّه وقتاً. ومع ذلك إن الأخطار الملازمة لاستمرار المآزق ولتزايد الآمال والاحتياجات المُحِبطة تفرض بوضوح على جميع المعنيين الحاجة إلى تكثيف جهودهم للتقدم نحو تسوية عادلة.

A/AC.183/PV.192

6

(السيد غانيف، رئيس الجمعية العامة)

-٧-

٥/ع/عزت

وفي انتظار هذه التسوية، أود مع ذلك أن أذكّر هذه اللجنة بأن العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن دعا إلى استعادة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض المحتلة، بما فيها القدس، عملاً بأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. والتدابير في هذا الصدد ليست مطلوبة بموجب صكوك دولية مختلفة إسرائيلية طرف فيها فحسب، بل تسهم أيضاً في تهيئة مناخ أنسب لتحقيق السلم. ونأمل في أن تعيد حكومة إسرائيل دراسة سياساتها وممارساتها إزاء الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الذي يولد وضعاً لا يُطاق على نحو متزايد، وأن تتخذ التدابير اللازمة لإنهاء المعاناة والمصاعب التي يُعانيها الشعب الفلسطيني طيلة أكثر من ٢٥ سنة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أهنئ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيسها، سعادة السيد كيبا بيران سيسي ممثل السنغال، على جهودهما المتواصلة لإيجاد حل سياسي لقضية فلسطين وفقاً للمبادئ الدولية وقرارات الأمم المتحدة. والاحتفال بهذا اليوم سيوحي دون شك بالأمل في أذهان وقلوب الفلسطينيين ويُبين لهم، مرة أخرى، أن الأمم المتحدة تبقى ملتزمة بقضيتهم العادلة وبإحقاق حقوقهم غير القابلة للتصرف. وأغتتم هذه الفرصة لأقدم لكم، سيدي الرئيس، وللجنة أفضل تمنياتي بالنجاح في مساعيكم الهامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يُشرفني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد بطرس

بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يُشرفني أن أشارك للمرة الأولى منذ تولي

منصب الأمين العام في هذا الاحتفال الهام برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

إن اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يرمز إلى استمرار مسؤولية الأمم المتحدة عن قضية فلسطين والتزامها بإيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط. وإنني أعلق بالغ الأهمية على تحقيق السلم في المنطقة وسأبذل قصارى جهدي في هذا الصدد.

ومما هو متفق عليه على نطاق واسع أنه ثمة عناصر ثلاثة أساسية للتسوية المنشودة وهي: أولاً، انسحاب قوات إسرائيلية من أراض عربية محتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ وثانياً، الاعتراف بما لجميع دول المنطقة، بما في ذلك إسرائيل، من سيادة ووحدة أراض واستقلال سياسي، واحترامه، وبحقها في

A/AC.183/PV.192

7

(الأمين العام)

١٠-٨

٥/ع/عزت

العيش بسلم ضمن حدود آمنة، ومعترف بها؛ وثالثاً، إيجاد حل مرض للمشكلة الفلسطينية يقوم على أساس الاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير. وفي هذا الصدد، تبقى مسألة القدس ذات أهمية رئيسية.

(الأمين العام)

إن تصعيد العنف المستمر في الشرق الأوسط وما ينجم عنه من خسائر في أرواح المدنيين الأبرياء مصدر قلق بالغ. إن إطالة الصراع العربي الاسرائيلي، الذي تسبب في معاناة كبيرة جدا لشعوب المنطقة وأخر تنميتها الاقتصادية، ليست في مصلحة أحد.

أنا أرحب بمبادرة السلم التي شرع بها في مؤتمر مدريد للسلام قبل عام. وأتابع باهتمام كبير الجهود الحالية لتحقيق "تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة عن طريق المفاوضات المباشرة في مجريين، بين اسرائيل والدول العربية، وبين اسرائيل والفلسطينيين"، حسب التعبير المستخدم في الدعوة إلى المؤتمر. وهذه العملية تحظى بتأييد الأطراف المعنية، ويشكل قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) إطارها. هذه المفاوضات تثبت أن الحوار ممكن.

إن الأمم المتحدة على استعداد لمساعدة المشتركين في تحقيق وبناء السلم العادل والدائم والشامل في المنطقة. لذلك يسرني أن أقبل الدعوة الموجهة إلى الأمم المتحدة للحضور. بوصفها مشاركا كاملا من خارج المنطقة، في المفاوضات المتعددة الأطراف لمحادثات السلام في الشرق الأوسط. وفي الأسبوع الماضي، عينت السفير شينمايا غاريخان ممثل الهند ممثلا خاصا لي. والسفير غاريخان سيقوم بتنسيق دور الأمم المتحدة في الأفرقة العاملة المعنية بتحديد الأسلحة والأمن الاقليمي والمياه والبيئة والتنمية الاقتصادية والاقليمية واللاجئين.

ومن المأمول أن تؤدي عملية السلم الحالية إلى اتفاقات تلبية احتياجات وأمان جميع الأطراف المعنية وتسمح للشعب الفلسطيني بإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف. ولا ينبغي تفويت هذه الفرصة التاريخية التي لم يسبق لها مثيل. إن الحالة تتطلب روح التوفيق والبناء المتبادل للثقة من أجل تحقيق الهدف المشترك، هدف السلم الحقيقي في الشرق الأوسط.

(تكلم بالفرنسية)

منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ والتوتر مستمر بلا انقطاع. لقد قتل مئات الأشخاص ودمرت المنازل وأجبر الفلسطينيون على ترك مدنهم وقراهم التي عاشوا فيها أجيالا عديدة.

لذلك من الأهمية الفائقة أن نضمن تنفيذ أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الأراضي المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وقد أعلن المجتمع الدولي مرارا وتكرارا أن اتفاقية جنيف تنطبق على الأراضي المحتلة. ودعا اسرائيل مرارا وتكرارا إلى احترام التزاماتها بوصفها سلطة الاحتلال. والأطراف المتعاقدة

الرئيسية في الاتفاقية من واجبها ضمان الاحترام الكامل لأحكام الاتفاقية في الأراضي المحتلة. إن مصداقية الاتفاقية تتعرض للخطر وكذلك مصداقية القانون الدولي.

A/AC.183/PV.192

11

(الأمين العام)

-١٢-

٦/عش/ملا

إن إعلانات النوايا والقرارات، إذا لم تنفذ مطلقاً من الناحية الفعلية، فإنها لا تخدم السلم ولا يكون من شأنها إلا الاستياء وزيادة الانتقاد الموجه للتصرف الدولي في خدمة أسمى المثل العليا. إن مثلنا العليا في خطر.

في القرار ٦٨١ (١٩٩٠)، أناط مجلس الأمن الدولي بالأمين العام ولاية. وانطلاقاً من التزامي الطويل بالعمل السلمي في ذلك الجزء من العالم، قررت أن أبذل كل ما في وسعي لتنفيذ كل بند من بنود تلك الولاية.

(تكلّم بالعربية)

في نهاية هذا الحديث أريد أن أقدم الشكر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. أريد أن أؤكد إنني سأعمل من أجل تدعيم هذه اللجنة. أريد أن أؤكد أن السلام العادل الدائم الشامل في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا إذا مارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره. الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر صاحب السعادة السيد بطرس غالي الأمين العام على بيانه الملهم وعلى جهوده لتشجيع الحل الشامل والعادل والدائم لقضية فلسطين وعلى تأييده لعمل اللجنة.

والآن أعطي الكلمة للسيد أندريه أردوس، رئيس مجلس الأمن.

السيد أردوس (رئيس مجلس الأمن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي

بدء أن أتقدم بأصدق الشكر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على دعوتي، بوصفي رئيساً لمجلس الأمن، للاشتراك في هذه الجلسة الخاصة للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وإنه لمن دواعي سعادتني وشرفي في آن واحد أن أشارك في هذا الحدث السنوي الهام الذي يعبر عن التضامن مع الشعب الفلسطيني والتزام المجتمع الدولي الدائم بتحقيق تسوية عادلة ودائمة لمسألة الشرق الأوسط. ونحن نضع نصب أعيننا دائماً أن الجهود للوصول إلى هذا الهدف تشكل ليس فقط اعترافاً بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بل أيضاً فرصة لتحقيق الاستقرار في تلك المنطقة المضطربة بوجه خاص من العالم، ومن ثم تعزيز السلم والأمن الدوليين.

كما هو معروف جيدا، إن مجلس الأمن ما فتئ يرتبط ارتباطا وثيقا بالجهود المستمرة لإيجاد حل عادل للحالة في الشرق الأوسط. وقد دعي مرات عديدة لتوجيه اهتمامه العاجل للالتزامات الناجمة عن الصراع وتبعاته. وأعضاء مجلس الأمن يؤكدون من جديد ضرورة الاحترام الدقيق لاتفاقية جنيف الرابعة،

A/AC.183/PV.192

12

(السيد أردوس، رئيس مجلس الأمن)

١٥-١٣

٦/عش/ملا

التي تنطبق انطباقا كاملا على جميع الأراضي المحتلة. والمجلس في معرض قيامه بذلك، وضع دائما نصب أعينه ضخامة المشكلة الفلسطينية، وأبقى قيد نظره المستمر الكثير من جوانب الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك مسألة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ومن ثم فسيواصل مجلس الأمن من جانبه تكريس اهتمامه للمشكلة بغية التماس السلم الشامل والعادل والدائم لصالح شعوب المنطقة برمتها. وبوصفي رئيسا لمجلس الأمن تابعت باهتمام كبير، وأنا على ثقة من أن جميع أعضاء المجلس تابعوا باهتمام كبير أيضا، التطورات التي وقعت في العام الماضي في محادثات السلم الثنائية والمتعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

"والعملية الجارية تمثل بداية جديدة - فرصة جديدة لإنشاء آلية يمكن من خلالها بناء سلم شامل وعادل ودائم. ومما يبعث على الاغتناب بشكل خاص أن الأطراف المشتركة في هذه العملية تؤيد الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية سلمية، عادلة ودائمة وشاملة، من خلال المفاوضات المباشرة المبنية على قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣).

"إن هذه العملية التي تبعث على التفاؤل - والمشهودة لكونها المرة الأولى التي يقوم فيها جميع الأطراف في النزاع، بمن فيهم ممثلو الشعب الفلسطيني، بدور نشط في العملية - تبعث على الأمل في أن محادثات السلم ستستمر في معالجة المسائل الموضوعية الهامة التي تنتظر الأطراف على طريق تحقيق السلم، ويطلب أعضاء مجلس الأمن من جميع الأطراف المشتركة في عملية السلم التي بدأت في مدريد، أن يتعاونوا في الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة، وخاصة إلى حل للقضية الفلسطينية بجميع جوانبها.

"ومن دواعي اغتنابي أيضا بشكل خاص بصفتي رئيس مجلس الأمن، كما لا شك عندي أنه من دواعي اغتناب أعضاء المجلس جميعا، أن دعيت الأمم المتحدة مؤخرا للاشتراك اشتراكا كاملا كطرف من خارج المنطقة في المحادثات المتعددة الأطراف. ومن هنا فقد شارك ممثلو الأمم المتحدة في الاجتماعات المتعددة الأطراف التي عقدت مؤخرا بشأن البيئة والتنمية الاقتصادية واللاجئين.

"واسترشادا بالمسؤوليات التي عهد بها إليه الميثاق، سيواصل مجلس الأمن جهوده لتحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط لصالح الأطراف المعنية جميعا، والشعب الفلسطيني منهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة للسيد ناصر القدوة المراقب الدائم

عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة موجهة من صاحب الفخامة الرئيس ياسر عرفات.

السيد القدوة (فلسطين): السيد الرئيس، يشرفني أن أنقل إليكم رسالة الرئيس ياسر عرفات

رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع

الشعب الفلسطيني الذي تنظمه اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،

وفيما يلي نصها:

"باسم شعبنا الفلسطيني، وباسم إخواني أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبإسمي شخصياً، أود أن أعرب لأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني

A/AC.183/PV.192

16

لحقوقه غير القابلة للتصرف عن تقديري الكبير وشكري العميق لدعوتكم لي لحضور هذا الاحتفال، ولما تقوم به اللجنة من أعمال جلييلة وجهود مشكورة، من أجل دعم كفاح شعبنا لاستعادة وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. وأود هنا أيضا أن أعرب عن شكري وتقديري لكافة الأصدقاء في الأمم المتحدة على كل الجهد الذي يبذلونه من أجل تعريف الرأي العام على عدالة قضية فلسطين وعلى النضال العادل لشعبنا الفلسطيني. كما أعتنم هذه المناسبة لأعرب عن شكرنا وتقديرنا للأمم المتحدة، معالي الدكتور بطرس بطرس غالي، للجهود المصنوية التي يبذلها من أجل تطبيق قرارات الأمم المتحدة وتنفيذ ميثاقها على كافة الأصعدة والمجالات، وفي جميع الساحات بما في ذلك الشرق الأوسط، نظرا للتأثير البالغ لقضية الشرق الأوسط، وجوهرها قضية فلسطين، على الأمن والاستقرار الدوليين.

"يأتي إحياء الأسيرة الدولية لهذا اليوم التضامني مع النضال العادل للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية الثابتة تعبيرا عن رغبة الأسرة الدولية في إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة، ولتمكينه من استعادة وممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وهي مناسبة أيضا تجسد معاني التضامن الدولي مع شعبنا الذي يعاني أشد المعاناة منذ بدء مأساته أكثر من أربعة عقود مضت.

"لقد مر أكثر من عام على بدء عملية المفاوضات منذ انطلقت في مدريد في نهاية تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. وكما تعلمون، فقد كنا في منظمة التحرير الفلسطينية، بين أكثر من بذل جهدا من أجل تسهيل وتأمين بدئها وجعلها حقيقة ملموسة، حيث قبلنا بالمشاركة فيها رغم الشروط المجحفة. وقد جاءت مشاركتنا في هذه العملية وفقا للقرارات التي اتخذتها مؤسساتنا الدستورية في منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي الفلسطيني، ووفقا لمبادرة الرئيس بوش التي تقوم على مبادئ الأرض مقابل السلام، وتحقيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) وتحقيق الحقوق السياسية للشعب

الفلسطيني والأمن لجميع دول المنطقة. وقد انعقدت حتى الآن سبع جولات من المفاوضات الثنائية وعدة جولات من الاجتماعات لمجموعات العمل في المفاوضات المتعددة الأطراف.

"ولكننا الآن وبعد عام من هذا الجهد الكبير الذي بذلناه مع كل المخلصين لمسيرة السلام، ومع راعيي المؤتمر، نجد أن هذا العام قد انقضى دون تحقيق أي تقدم ملموس على الطريق المؤدي للسلام. ونخص بالذكر هنا المسار الفلسطيني، حيث أنه من المفروض، وبموجب نص رسالة الدعوة، أن تنتهي خلال هذا العام الذي انقضى، المرحلة الأولى من المفاوضات، لتبدأ المرحلة الانتقالية المؤقتة باعتبارها المعبر المؤدي إلى الحل الدائم الذي يشمل الانسحاب الاسرائيلي الكامل من أرضنا المحتلة بما فيها القدس، وبدء سلام شامل وعادل ودائم تنعم به منطقتنا وشعوبنا وينعكس إيجابيا على مجمل قضية الأمن والاستقرار والسلام العالمي.

"وللأسف، فإن عاملا أساسيا واحدا أدى إلى سد هذا الطريق على المسار الفلسطيني، وهو أن الطرف الاسرائيلي دخل هذه المفاوضات بهدف كسب الوقت. وهذا ما أعلنه صراحة السيد اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق بعد انتهاء الانتخابات الاسرائيلية في حزيران/يونيه الماضي، حيث أعلن أنه كان يهدف فقط لكسب الوقت وذلك من أجل تمكين اسرائيل من مصادرة وابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال وبناء المزيد من المستوطنات اليهودية عليها.

"وللأسف، فإننا نجد أن حكومة رابين لا تزال تسير على نفس المنهج الذي سارت عليه حكومة شامير وخاصة بالنسبة للمسار الفلسطيني. وهذا ما جعل التناؤل الذي قوبل به فوز رابين في الانتخابات الأخيرة في بعض الأوساط يتلاشى تدريجيا. وثبتت الوقائع أيضا أن حكومة اسرائيل تهدف من وراء المراوغة وإضاعة الوقت على المسار الفلسطيني تكريس واقع استيطاني وديمغرافي اسرائيلي على المناطق الفلسطينية المحتلة. ومما شجع رابين على الاستمرار في هذا المنهج سياسة الإدارة الأمريكية الحالية التي قدمت لاسرائيل ضمانات قروض بقيمة ١٠ مليارات دولار وأكدت لها ضمان التفوق العسكري الاسرائيلي في المنطقة. وقد عاد رابين من زيارته للولايات المتحدة ليعلن الاستمرار في بناء ١١ ٠٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبناء ١٤ ٠٠٠ وحدة سكنية في القدس الشريف.

وأمام هذا الوضع الذي وصلت اليه المفاوضات، لا يزال الوضع في الأراضي المحتلة يشهد سوءاً. فلا تزال سلطات الاحتلال الإسرائيلية تطبق سياسة القبضة الحديدية وبشكل وحشي وبكل ما يعني ذلك من ممارسات تعسفية وضرب واعتقال وقتل، وممارسة القهر والحصار والتجويع ضد شعبنا الفلسطيني، وارتكاب مختلف الجرائم المناقضة لاتفاقية جنيف الرابعة، وخرق الحقوق الإنسانية والأساسية لشعبنا بمختلف أشكالها. بالإضافة إلى الانتهاكات المستمرة والتدنيس المتعمد للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية. هذا بالإضافة إلى أن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على جنوب لبنان وعلى المخيمات الفلسطينية فيه يزيد من التوتر ويخلق أجواء لا تخدم المسيرة السلمية بل هي تزيدها تعقيداً.

يعلم العالم أجمع، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، أن جوهر الصراع العربي الإسرائيلي يتمثل في القضية الفلسطينية، وأن أي تقدم على أي جبهة من الجبهات دون تقدم على الجبهة الفلسطينية لن يؤدي إلى حل للنزاع العربي الإسرائيلي.

وكما سبق لي أن قلت في خطابي أمام الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ فإن الحرب تبدأ من فلسطين، والسلام يبدأ في فلسطين. فالقضية الفلسطينية هي مدخل الأمن والسلام والاستقرار ليس في المنطقة فحسب، وإنما في العالم أجمع. وليس معنى ذلك أن لا يتحقق أي تقدم على أي جبهة من الجبهات، بل لا بد من ذلك. ومن هنا بادرنّا إلى خلق تنسيق عربي بين مختلف الوفود تسهيلاً لعملية السلام، ولكن لا بد أن نكون حريصين جميعاً على إحداث تقدم ملموس على الجبهة الفلسطينية، وخاصة أن محاولات إسرائيل بتجاهل الشرعية الدولية كأساس لهذه التسوية السياسية تجعل من المستحيل تحقيق إنجاز ملموس في المسيرة السلمية. فالحل الشامل يتطلب التزاماً إسرائيلياً بالشرعية الدولية أولاً، كما يتطلب جهوداً من راعيي المؤتمر، ومن المجموعة الدولية، وأخص بالذكر مجموعة السوق الأوروبية والصين واليابان ودول عدم الإنحياز، لإلزام إسرائيل احترام الشرعية الدولية وتنفيذ قراراتها، لأن الشرعية الدولية كل لا يتجزأ.

لقد أسهمنا نحن في منظمة التحرير الفلسطينية بقدر كاف من المرونة وقدمنا التسهيلات اللازمة، خدمة لقضية السلام في الشرق الأوسط. فهل للطرف الإسرائيلي الرغبة في أن يقدم نفس الإسهام لمسيرة السلام ومع الفلسطينيين بالذات؟

وما دامت المرجعية الدولية هي المرجعية القانونية لهذه المسيرة السلمية فإننا نرى أنه قد حان الوقت لأن تلعب الأمم المتحدة دورها الفعال في حل النزاع العربي الإسرائيلي جنباً إلى جنب مع راعيي المؤتمر طبقاً لقراراتها المتعددة التي تقضي بعقد مؤتمر دولي للسلام تحت إشرافها وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والأطراف المعنية بالسلام في الشرق الأوسط، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى وخاصة أنه بعد مرور السنة المحددة للمفاوضات لم يحدث أي تقدم على مسارنا الفلسطيني. وحتى تبدأ الأمم المتحدة بتقديم إسهامها المطلوب، لا بد أن تتولى من الآن مسؤولية حماية شعبنا الفلسطيني تحت الاحتلال ووفقاً لقراراتها المتعددة في هذا الشأن، وخاصة ٦٨١ (١٩٩٠) و ٧٢٦ (١٩٩٢). ولا شك أن دور الأمين العام للأمم المتحدة يكتسب أهمية بارزة في هذا الشأن لتفعيل دور الأمم المتحدة بكل أجهزتها المعنية وخاصة مجلس الأمن الذي يتخذ القرارات الملزمة، باعتباره الجهة الرئيسية المعنية بحفظ السلام والأمن في العالم.

وبرغم وصول عملية المفاوضات إلى طريق مسدود، أؤكد لكم أن شعبنا الفلسطيني مصمم أكثر من أي وقت مضى على المضي قدماً في سعيه لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة لأن تحقيق هذا السلام هو بالنسبة لنا ليس مجرد موقف أو سياسة تتغير بفعل ظروف متغيرة، بل هو مسألة مبدأ وفعل وإيمان. ولكن هذا السلام العادل والشامل لا يمكن أن يتحقق مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا ومقدساتنا الإسلامية والمسيحية. ومن هنا سوف يستمر نضال شعبنا العادل، وستستمر الانتفاضة المباركة، موجة إثر موجة، وبقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي والوحيد، وحتى إنهاء هذا الاحتلال، وحتى يتمكن شعبنا الفلسطيني من استعادة وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وطبقاً للشرعية الدولية.

في هذا اليوم الذي يتضامن فيه العالم مع شعبنا الفلسطيني، أرى لزاماً عليّ أن أجدد التأكيد على تضامن شعبنا الفلسطيني، ومنظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الشعوب المناضلة لتحقيق حريتها واستقلالها وسيادتها. وأؤكد في الوقت نفسه أننا مع عالم يسوده الأمن والسلام والطمأنينة، خال من النزاعات الإقليمية، التي يجب أن تحل بالحوار والتفاهم على أساس الاحترام المتبادل والتعايش السلمي والفرص المتكافئة للجميع.

أؤكد أمامكم وقوفنا إلى جانب شعب الصومال الشقيق في تجاوز محنته، ونؤيد تمكين الأمم المتحدة ومنظماتها من القيام بدورها لتخفيف هذه المعاناة ومساعدة الشعب الصومالي الشقيق. ونحن مع شعب العراق الشقيق ووحدة وسلامة أراضيه، ونطالب بوقف الحصار المضروب عليه وعلى أطفاله وضرورة تزويدهم بالمواد الغذائية والطبية والإنسانية اللازمة. وكذلك نحن مع شعب ليبيا الشقيق ونطالب بضرورة رفع الحصار عنه وحل المشكلة مع ليبيا الشقيقة بالحوار والتفاهم. إننا نؤكد أمامكم تأييدنا لنضال شعب جنوب أفريقيا، من أجل حريته وسيادته ومن أجل تحقيق العدالة والمساواة في بلاده. ونثمن بالتأكيد الدور القيادي للزعيم نيلسون مانديلا وجهوده المباركة بالعمل على تحقيق الحقوق الوطنية والإنسانية لشعب جنوب أفريقيا، كما نثمن الجهود النضالية الهامة التي يقوم بها المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوندويين الأفريقيين لآزانيا وكل القوى الديمقراطية في جنوب أفريقيا.

لقد دعوت باستمرار إلى حل النزاعات القائمة بين الجمهوريات اليوغوسلافية سابقا بروح من الحوار والتفاهم تتماشى مع العلاقات التاريخية والتعاون الذي كان سائدا خلال الفترة التاريخية الماضية. إن ما يجري من دمار وقتل وتشريد وانتهاك لحقوق شعب البوسنة والهرسك يستحق التنديد والإدانة وخاصة أن سياسة "التطهير العرقي" لا يمكن قبولها في عصر يدعو إلى التآلف والتعاون والتعايش بين الشعوب. وهنا تقع على الأمم المتحدة مسؤوليات كبيرة وهامة لممارسة دورها في الحفاظ ليس على السلام في المنطقة فحسب، وإنما وبالأساس على أرواح البشر الذين يتساقطون قتلى كل يوم.

وفي الختام، أعرب لكم عن شكرنا العميق وتقديرنا البالغ لمواقف الدعم والتأييد التي تقفونها جميعا إلى جانب نضال شعبنا العادل، متمنيا لكم النجاح والتوفيق في مهامكم النبيلة لإنجاز المهام المنوطة ببلجنتكم الموقرة للمساهمة في تحقيق السلام العادل والدائم في منطقتنا، باستعادة وممارسة شعبنا لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر السيد ناصر القدوة، المراقب الدائم عن فلسطين، وأطلب إليه أن ينقل شكرنا إلى الرئيس ياسر عرفات، ومن خلاله، أن يؤكد للشعب الفلسطيني تصميم لجننتنا الذي لا يتزعزع على مواصلة وتكثيف جهودنا في إطار اختصاصها للإسهام في السعي من أجل تحقيق حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في أسرع وقت ممكن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ستانلي كالباجي، ممثل سري لانكا، ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

السيد كالباجي (سري لانكا)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أعرب عن شكري لكم وللأعضاء الآخرين في اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة على دعوتي إلى المشاركة في هذا الاحتفال المهيب باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

بالنيابة عن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وبالأصالة عن نفسي، يشرفني أن أنقل إليكم هذه الرسالة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

إن اللجنة الخاصة، منذ إنشائها الجمعية العامة في عام ١٩٦٨، التزمت دائما بأن تضمن تقريرها صورة صادقة ودقيقة عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وهذه السنة، كما في الماضي، منعت اللجنة الخاصة من زيارة الأراضي المحتلة لدراسة الحالة ميدانيا وللإستماع إلى موقف السلطات الإسرائيلية المسؤولة مباشرة عن المسائل التي تعالجها تقارير اللجنة الخاصة. ومع ذلك، تحاول اللجنة الخاصة أن تفي بالولاية الموكولة إليها على أفضل وجه ممكن من خلال تضمين تقاريرها معلومات ذات صلة بحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وردتها من مصادر واسعة النطاق شفويا وخطيا معا. وقد أولت اللجنة الخاصة اهتماما خاصا بإيصال المعلومات التي لم تنكرها حكومة إسرائيل، بما فيها التقارير المنشورة في الصحافة الإسرائيلية ووسائط الإعلام الأخرى الصادرة في الأراضي المحتلة. إن اللجنة الخاصة، بعدما درست وحللت المعلومات والبيّنات المعروضة عليها، وكما ورد في تقريرها الرابع والعشرين المقدم إلى الجمعية العامة في الدورة الحالية، استنتجت أن حالة حقوق الإنسان الأساسية والحريات الجوهرية في الأراضي المحتلة لا تزال بالغة الخطورة وتبقى عاملا يهدد السلم والأمن الدوليين.

(السيد كالباجي، رئيس اللجنة الخاصة المعنية
بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي
تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني
وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة)

ويبدو أن عملية السلم التي بدأت بانعقاد مؤتمر مدريد لم يكن لها حتى الآن أثر هام على التمتع الشامل لسكان الأراضي المحتلة بحقوق الإنسان. فالصعوبات التي يواجهها السكان في الأراضي المحتلة تنشأ من حقيقة أن الاحتلال نفسه يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان ويولد حالة تظهر معها انتهاكات لحقوق الإنسان. إن اللجنة الخاصة تأمل في أن تحقق مفاوضات السلم الجارية مناخا من الإيمان والثقة المتبادلة يفضي إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط. ونحن على ثقة في أن مثل هذه التسوية ستأخذ في الحسبان حقوق جميع الشعوب في المنطقة، بما فيها حقوق الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

دعوني انتهز هذه الفرصة، سيدي الرئيس، لأقدم لكم وللأعضاء الآخرين في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أفضل تمنيات اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة على النجاح في مساعيكم الجديرة بالثناء حيال قضية السلم في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لسعادة السيد نوغروهو

ويسنومورتي، الممثل الدائم لاندونيسيا، الذي سيتلو علينا رسالة من فخامة السيد سوهارتو، رئيس جمهورية إندونيسيا، بوصفه رئيسا لمؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز

السيد ويسنومورتي (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه شرف مميز لي أن أتلو

عليكم رسالة من فخامة السيد سوهارتو، رئيس جمهورية إندونيسيا، بوصفه رئيسا لحركة بلدان عدم الانحياز، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وفيما يلي نص الرسالة:

"في هذه المناسبة الرسمية، مناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أود، نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، أن أؤكد من جديد تأييدنا الثابت لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق أهدافه العزيزة في السلم والحرية والعدالة. واحتفال هذا العام يتصادف مع الذكرى الخامسة والعشرين لاحتلال إسرائيل أراضي فلسطينية وعربية أخرى. بيد أن ربع قرن من الاحتلال والقمع لم يضعف عزمه على تحقيق أهدافه العزيزة. إن هذا عزز من عزم الفلسطينيين البواسل على مقاومة الاحتلال واستعادة وممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وبناء الدولة. لذلك فإن بدء عملية السلم في الشرق الأوسط أثارت آمالنا في إيجاد تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي، وجوهر القضية الفلسطينية، وقد سر الحركة بوجه خاص أن ممثلي الفلسطينيين يشتركون في المفاوضات الجارية مع دول معنية أخرى، وهو اعتراف جاء متأخرا بهويتهم السياسية والوطنية، ومن ثم يعتبر خطوة تاريخية جديدة صوب تجسيد الدولة الفلسطينية السابق الإعلان عنها. بيد أن هذه المحادثات، منذ جلساتها الافتتاحية في مدريد خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، فشلت في إحراز نتائج ملموسة. وفي حين توخى ممثلو فلسطين والدول العربية المشتركة في هذا المسعى نهجا رشيدا ومتوازنا، فإن مرونة إسرائيل الظاهرية أخضت موقفها المتشدد في رفض التفاوض حتى حول إمكانية الانسحاب من الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة المحتلة بطريقة غير شرعية. ومن ثم فإن تفسير إسرائيل من جانب واحد لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي ينادي بمبدأ الأرض مقابل السلم، وما استتبع ذلك التفسير من رفض للانسحاب من الأراضي المحتلة، يضيفان عنصرا جديدا وأكثر إقلاقا يهدد بتقويض عملية السلام. ومن ثم ينبغي الطلب من إسرائيل أن تسهم في البحث الجاري عن السلام بمنح حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني واحترام المعاهدات والاتفاقيات الدولية وتنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة.

"إن حركة بلدان عدم الانحياز تؤيد نداء المجلس الوطني الفلسطيني من أجل الاعتراف العالمي بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، كذلك فإننا نؤيد المواقف الأساسية التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني من أجل وقف بناء المستوطنات وتخلي إسرائيل عن الأراضي المحتلة وطرائق الانتخابات وإقامة حكومة انتقالية لإدارة جميع جوانب الحياة في الأراضي المحتلة وفترة انتقالية تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.

"ونحن نشعر بالقلق العميق إزاء استمرار إسرائيل في سياستها في الاستيطان والتوسع عن طريق التغييرات الديموغرافية والثقافية والاجتماعية واستمرار إنكارها لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، بما في ذلك الإمعان في فرض عقوبات جماعية قاسية وتدبير قمعية أخرى. لذلك فإن المطلوب بشكل ملح هو تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٨١ (١٩٩١) لضمان سلامة وحماية الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال عن طريق تحقيق وجود للأمم المتحدة مفوض على النحو اللازم.

"وبالنسبة لأعضاء حركة عدم الانحياز، فإن تحقيق حل دائم لقضية فلسطين لا يزال يشكل هدفا ذا أولوية. فهم ما زالوا ثابتين في التزامهم بإيجاد تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي، تسوية تستند إلى انسحاب إسرائيل غير المشروط من الأراضي المحتلة. إن الإعلان الذي أصدرته لجنة فلسطين التابعة للحركة خلال اجتماع القمة العاشر لبلدان عدم الانحياز المعقود في جاكرتا في أيلول/سبتمبر الماضي، يدعو إلى استمرار مسؤولية الأمم المتحدة عن قضية فلسطين. كما يؤكد من جديد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة وخاصة قرارات مجلس الأمن، باعتبارها توفر الأساس الناجح لتحقيق سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة.

"وأخيرا، تؤيد بلدان عدم الانحياز تأييدا كاملا أنشطة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وستواصل تقديم تعاونها في تحقيق هدفنا المشترك".
الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة للسفير تحسين بركوغلو ممثل تركيا الذي سيتلو رسالة من صاحب السعادة السيد حكمت سيتين وزير خارجية تركيا بوصفه رئيس المؤتمر الإسلامي العشرين لوزراء الخارجية.

السيد بركوغلو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتلو رسالة صاحب السعادة السيد حكمت سيتين، وزير خارجية جمهورية تركيا ورئيس المؤتمر الإسلامي العشرين لوزراء الخارجية، المؤرخة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

"بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يسعدني، بوصفي رئيسا للمؤتمر الإسلامي العشرين لوزراء الخارجية، أن أؤكد من جديد تأييدنا الدائم للشعب الفلسطيني في كفاحه المستمر لتحقيق حقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة خاصة به.

"كما هو معروف تماما، ما فتئ الشعب الفلسطيني يشكل محور شواغل منظمة المؤتمر الإسلامي منذ انشائها. إن الكفاح النبيل للشعب الفلسطيني من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف حظي دائما بتأييد كل أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي. إن هذا التأييد حاضر دائما لأن نضال الفلسطينيين نضال عادل من أجل المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. كما أن تأييدي الواسع لحقوق الفلسطينيين يستند إلى الاعتقاد الجازم بأن السلم والأمن في الشرق الأوسط يعتمدان على إنصاف الشعب الفلسطيني.

"ونحن في منظمة المؤتمر الإسلامي نؤكد من جديد أن السلم لن يسود في الشرق الأوسط ما لم، وإلى أن، تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وما لم تحل القضية الفلسطينية، التي تعتبر جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، في إطار تسوية شاملة وعادلة في المنطقة.

"وعلاوة على ذلك، فإننا نعتبر أن المستوطنات التي تقيمها إسرائيل غير مشروعة وأنه من الضروري تقديم ضمانات دولية بإزالتها وفقا لقرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠).

"وفي هذا الإطار فإننا نقيّم مؤتمر السلام في الشرق الأوسط باعتباره فرصة تاريخية من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة لقضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، تسوية تستند إلى قرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٥ (١٩٧٣) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

"ونحن في منظمة المؤتمر الإسلامي، نتابع عن كثب التطورات الحاصلة في مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، وقد أعربنا عن تأييدنا لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط كما ناشدنا الراعيين المشاركين للمؤتمر استخدام نفوذهما مع إسرائيل لإقناعها بالكف عن تعويق عملية السلم وإنهاء أعمالها العدوانية وممارستها القمعية ضد الفلسطينيين، وذلك من أجل ضمان استمرار عملية السلام وإحراز تقدم كبير في محادثات السلام.

"وبمناسبة هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يسرني، بوصفي رئيسا للمؤتمر الإسلامي العشرين لوزراء الخارجية، أن امتدح الجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من أجل تشجيع إيجاد وعي أوسع بقضية فلسطين ومن ثم الإسهام في زيادة التعاطف والتأييد في صفوف المجتمع الدولي لقضية الشعب الفلسطيني المشروعة.

"ونياية عن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، أود في هذه المناسبة أن أكرر الإعراب عن أن منظمة المؤتمر الإسلامي تؤيد تأييدا ثابتا الشعب الفلسطيني وتتضامن بالكامل معه.

"ويحدونا وطيد الأمل أن نرى هذا الشعب الموهوب، الفلسطينيين، يتمتعون ببركات السلم والحرية والأمن وتقرير المصير. إننا نحییهم في نضالهم ونكرر الإعراب عن دعمنا الكامل لهم".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة للسيد محمود أبو النصر، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية، الذي سيتلو رسالة صاحب السعادة السيد أحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد أبو النصر (جامعة الدول العربية): يشرفني أن أنقل إليكم رسالة الدكتور أحمد عصمت

عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

"يسعدني أن أتحدث إليكم ونحن نحتفل، ومعنا الكثير من شعوب العالم وحكوماته، باليوم

العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تأكيداً لثقتنا جميعاً في عدالة قضيته وكفاحه المستمر من

أجل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره.

"إن الجمعية العامة للأمم المتحدة حين أصدرت، يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من عام

١٩٤٧، قرارها ١٨١ (د - ٢)، المعروف بقرار التقسيم، لم تكن لدى الدول التي وافقت عليه أية

شكوك حول حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. فمئذ تفجر

الصراع للسيطرة على أرض فلسطين بذل أبناءها الكثير من التضحيات دفاعاً عن حقهم في

الاستقلال، ونجحوا في التصدي لكل الضغوط التي استهدفت طردهم من ديارهم.

"وشعرت الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب الفلسطيني بالمرارة والإحباط بعد نكبة عام

١٩٤٨. فعلى حين قامت إسرائيل بالاستيلاء على أرض تزيد كثيراً عما خصصه لها قرار التقسيم،

وجد الشعب الفلسطيني الأمم المتحدة تمنح إسرائيل عضويتها بينما تحيل قضيته إلى مجرد قضية

لاجئين. ورغم موافقة ممثل حكومة إسرائيل على بروتوكول لوزان عام ١٩٤٩، الذي تضمن احترام

الحدود التي أقرها قرار التقسيم والالتزام بمبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، عادت

إسرائيل فتكرت لالتزاماتها. ولم يجد الكونت فولك برنادوت، وسيط الأمم المتحدة، بداً من وصف

الموقف بأنه

"إساءة إلى مبادئ العدالة لما ينطوي عليه من حكم بالتشريد على العرب الذين

استقرت جذورهم في هذه الأراضي طيلة قرون طويلة".

"إن المعاناة التي عاشها أبناء الشعب الفلسطيني وما زالوا لم تنل من ثقتهم في أنفسهم

وفي عدالة قضيتهم، ولم تفقد هم الأمل في الغد الأفضل، وإنما وصلوا كفاحهم، وأعطوا ثورتهم

كل الإمكانيات المادية والبشرية بهدف الحصول على حقوقهم المشروعة.

"لقد واجهت الثورة الفلسطينية كل صور القمع والممارسات اللاإنسانية التي تحرمها اتفاقية

جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وتوالت محاولات ترويضها، لكنها راحت، عبر كل مراحل تطورها، تبذل

الجهود بلا كلل لإعادة بناء الإنسان الفلسطيني المؤهل لمواجهة مختلف التحديات، ونجحت الثورة

الفلسطينية في بناء العديد من المؤسسات الإنتاجية والعلمية والتعليمية، وامتدت جهودها لتشمل

مجالات الرعاية الاجتماعية وإحياء التراث الحضاري لشعبها، ووقفت شعوب العالم أجمع إلى جانب قضية الشعب الفلسطيني العادلة وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٧٤ قرارها ٣٢٣٦ (د - ٢٩) و ٣٢٣٧ (د - ٢٩) اللذين أكدوا على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه وعلى حقه في الاستقلال والسيادة أسوة بباقي شعوب العالم، وإعطاء منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، صفة المراقب في الأمم المتحدة.

"لقد ثبت على مدى العقود الأربعة الماضية أن أي جهد لتحقيق السلام في المنطقة لا يقدم حلا عمليا يقبل به أبناء الشعب الفلسطيني سيظل جهدا مقيما أو محدود الأثر إن لم يستند إلى قرارات الأمم المتحدة وبخاصة قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). كما وإن سياسة الكيل بمكيالين في الشرق الأوسط لن تؤدي إلا إلى المزيد من تعقيد الموقف. واليوم، وبعد مضي أكثر من عام على مفاوضات السلام الراهنة، يمكننا القول إن الجانب الفلسطيني أثبت قدرته على التعامل مع المتغيرات الدولية بوعي كامل قائم على أن تحقيق السلام له متطلباته. ولقد ساهم الطرح الموضوعي والجاد من جانب الوفد الفلسطيني لمطالبه في حشد المزيد من التأييد والدعم من جانب القوى الدولية المؤثرة لهذه المطالب. أما على الجانب الآخر، فقد ظل المفاوض الإسرائيلي - طوال حكم الليكود - يناور ويراوغ ويسوف كسبا للوقت وتأجيلا للحسم. واعترف اسحق شامير نفسه، عقب سقوطه في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، بأنه كان ينوي مد أمد المفاوضات لأكثر من عشر سنوات لاستكمال استيطان باقي الأراضي العربية المحتلة.

"ولقد توقع الكثيرون أن يتغير سلوك المفاوض الإسرائيلي بعد وصول حزب العمل إلى الحكم، لكن الملاحظ أن ما طرحه اسحق رابين والأحزاب المتآلفة معه في الحكم حتى الآن لا يزال أقرب إلى حملات العلاقات العامة منه إلى خطة لتحقيق السلام الذي تصبو إليه كل شعوب المنطقة من إقرار السلام الدائم والعدل في منطقة الشرق الأوسط.

"إن شعوب المنطقة تتطلع بالأمل إلى المستقبل. ولا شك أن التفافنا جميعا حول مبادئ الشرعية الدولية والعدالة، وتمسكنا بالغايات والأهداف التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بمبادئ القانون الدولي كأساس للعلاقات الدولية، يجعلنا أكثر قدرة على بناء نظام عالمي جديد يتيح لكافة الشعوب احترام مصالحها ونيل حقوقها.

"مع أطيب التمنيات لكم باتصال التوفيق في مهمتكم الإنسانية".

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد حسن على حسين النعمة

الممثل الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، للإدلاء ببيان بصفته رئيساً لمجموعة الدول العربية لشهر كانون الأول/ديسمبر.

السيد النعمة (قطر): إنه ليطيب لي باسم المجموعة العربية في نيويورك أن أتقدم لكم ببالغ

الشكر والثناء الزاخر بعميق الامتنان والعرفان لكم جميعاً بالجميل لما قمتم به من صنيع حسن محمود وجهود دؤوبة مبرورة في سبيل دعم كفاح الشعب الفلسطيني المناضل لاستعادة وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

إنني باسمي وباسم صحي ورفاقي في المجموعة العربية أزجي لكم الشكر جميعاً على تلكم الجهود. وأراني وأنا في هذا الندي الأممي الذي يتنادى ويتداعى لنصرة قضية الحق والعدل في فلسطين مطالباً بأن أزجي الثناء الجم والشكر العميم لمعالي الدكتور بطرس بطرس غالي على جهوده المحمودة المبذولة في سبيل تطبيق قرارات الأمم المتحدة وتنفيذ ميثاقها.

أجل، إني وجميع صحبي في المجموعة العربية نحبي جهودكم ونبارك خطاكم، تلك التي نرجو لها أن تتفاعل خبياً في سيرها المضاء الغراء من أجل حشد المزيد من قوى الخير والعدل لتقف مع الشعب الفلسطيني في نضاله العادل لاستعادة ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

لقد انتفض ذلك الشعب الفلسطيني الباسل منتظماً خيراً انتظام بقيادته الشرعية الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية ليمضي بمسيرة ذلك الكفاح الأغر، الكفاح الفلسطيني المظفر شطر تحقيق ما أقرته له قرارات الأمم المتحدة من حل عادل وشامل.

والآن، يشرفني في هذا المحفل أن أنقل نص رسالة صاحب السمو أمير دولة قطر إلى لجننتكم الموقرة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمناسبة اجتماعها في الأمم المتحدة للمرة الخامسة عشرة بمناسبة اليوم الدولي السنوي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفيما يلي نصها:

"مرة أخرى ينعقد هذا الاجتماع للإعلان عن تضامن شعوب العالم ودوله مع شعب فلسطين في قضيته العادلة وهي مناسبة ننتهزها لتأكيد تعلقنا بمبادئ الحرية ومحبتنا للسلام والعدل اللذين يستحقهما شعب فلسطين أسوة بسائر شعوب العالم.

"منذ الاجتماع الذي عقد لهذا الغرض في العام الماضي لم تحقق مفاوضات السلام أي تقدم ملموس نحو إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بسبب التعنت الإسرائيلي وتمسك إسرائيل بمفاهيم غير متصلة بحقائق عالمنا المعاصر. لقد قبل الجانب العربي بمبدأ الدولتين في أرض فلسطين التاريخية، كما قبل أن تكون اهتمامات إسرائيل الأمنية محل الاعتبار، ولم يبق للجانب الإسرائيلي ما يبرر التعنت وعدم الاستجابة لتلك المبادرات. فما دون هاتين النقطتين أمور قابلة للحل عن طريق التفاوض الجاري الآن في إطار عملية السلام.

"ومع تفاؤلنا بمسيرة السلام، وتوقعنا أن تشهد نشاطاً متزايداً عقب تولي الإدارة الأمريكية الجديدة الحكم في كانون الثاني/يناير القادم فإننا نحذر من أن تصبح عملية السلام هدفاً في ذاتها، وأن يشغلنا الحرص على استمرارها عن النتائج المتوخاة منها، وهي إحلال السلام الشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط على أساس إقرار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والجلء عن كافة الأراضي العربية المحتلة وضمان أمن وسلم كل دول المنطقة. ذلك أن عملية السلام لا يمكن أن تستمر دون تحقيق نتائج ملموسة، وهو ما ندعو أطراف التفاوض إلى أن يضعوه نصب أعينهم لكي

لا تضيع هذه الفرصة التاريخية لإنهاء نزاع طال أمده لأكثر من نصف قرن من الزمان، أزهرت فيه أرواح كثيرة وأهدر فيه الكثير من الموارد والطاقات المادية والبشرية.

"إن دولة قطر تؤكد تأييدها المطلق لانتفاضة الشعب الفلسطيني الباسلة ومقاومته المستمرة للاحتلال الإسرائيلي وممارساته التي شجبتها الأمم المتحدة والرأي العام العالمي وكلنا ثقة في أن ذلك الشعب الذي طالت معاناته سينال حقوقه المشروعة ويحقق أمانه في الحرية والاستقلال في المستقبل القريب.

"ولا بد لي في ختام كلمتي أن أعرب عن عميق تقديرنا لأعمال لجننتكم الموقرة وما تقوم به لدعم قضية شعب فلسطين وشرح أبعادها لشعوب العالم كافة مما يعزز القاعدة العريضة من التأييد العالمي الذي تحظى به هذه القضية، وإننا إذ نأمل أن يتحقق قريباً الحل العادل لقضية الشعب الفلسطيني الذي يكرس حقوقه المشروعة في إطار من السلم الشامل والدائم، الذي نرجو أن تمتد آثاره الحميدة إلى جميع دول الشرق الأوسط، لنرجو لجننتكم الموقرة المزيد من التوفيق في أداء رسالتها السامية".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيدة كولين ماكفوير

ممثلة للجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين.

السيدة ماكفوير (اللجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين)

(ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن رئيس اللجنة التنسيقية الدولية للمنظمات غير الحكومية، السيد دون بستز ونيابة عن حوالي ٣٠٠ منظمة غير حكومية دولية، أشكر الأمم المتحدة على تنظيمها مرة أخرى لهذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وعلى دعوة أسرة المنظمات غير الحكومية للمشاركة في احتفال اليوم.

إن المنظمات غير الحكومية - مستهدية بالشعب الفلسطيني - هي الصوت الشعبي للكفاح من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي للصراع الفلسطيني - الاسرائيلي. وأود أن أبلغ اللجنة بثلاثة من الأنشطة الكثيرة المتنوعة التي قامت بها المنظمات غير الحكومية خلال العام الماضي.

عن طريق مشروعنا الخاص بالمعلومات عن مؤتمر السلام، لا تزال أسرة المنظمات غير الحكومية تتلقى تغطية مباشرة لمحادثات السلام الاسرائيلية - الفلسطينية. وتوزع التحليلات العميقة لمراسلنا فيليبس بنيس على المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم. ويوفر المشروع منظورا بديلا قيما عن التغطية الضئيلة وغالبا المشوهة التي توفرها وسائط الإعلام العادية.

وتنشر المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بواسطة "شجرة" الفاكس تحذيرات بإجراء عاجل على شبكة المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، والتهديدات الموجهة إلى المنظمات الفلسطينية، والتغيرات في سياسة الاحتلال. وفي السنة الأخيرة نشر ٢٢ تحذيرا بإجراء عاجل إلى ما يقرب من ١٢٠ منظمة غير حكومية. ومؤخرا أمرت الحكومة الإسرائيلية بطرد القرويين العرب من قرية الرامة، داخل إسرائيل، حتى يمكن لليهود الروس القادمين استيطان الأراضي التي عاش فيها أبناء الرامة طوال أجيال. وقد دفعت رسائل الفاكس الموجهة من المنظمات غير الحكومية بوزارة الخارجية في الولايات المتحدة إلى الاتصال بسفارة الولايات المتحدة في تل أبيب، التي تحدثت بدورها مع المسؤولين الإسرائيليين. ويبدو أن الحكومة الإسرائيلية بسبب هذه الاحتجاجات من جانب المنظمات غير الحكومية إلى حد ما، قد تراجعت عن تشريد أبناء الرامة، رغم أنني يجب أن أقول إن هذه المسألة لم تسو حتى الآن بالكامل.

إن تحذيرنا الأخير بواسطة "شجرة" الفاكس موجه إلى جامعة نيو هيفن في كونكتيكت. ففي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ عقدت الجامعة مؤتمرا صحفيا لإعلان فتح فرع لجامعتها في مستوطنة الكنا بالضفة الغربية. وبدأت المنظمات غير الحكومية بإغراق نيوهيفن برسائل الفاكس موضحة لا شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بدأت محاكمة فلسطينيين اتهما بما يسمى "أنشطة إرهابية" في لوس أنجلوس. وتحتج سلطات الهجرة بأن أي شخص يجمع أموالا لمنظمة تعتبر "إرهابية" يعرض للترحيل حتى إذا جمعت هذه الأموال لأغراض إنسانية قانونية بحتة، مثل المدارس أو مراكز الرعاية اليومية. وتركز المحاكمة حاليا على ما إذا كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تعتبر "منظمة إرهابية" أم لا. ومن المذهل أن محكمة قضائية تبحث فيما يعتبر أساسا مسألة سياسية. وبسبب تعقد هذه القضية، وحقيقة أن حكومة الولايات المتحدة استهدفت الفلسطينيين لاختبار تعريفها الذاتي لكلمة "الإرهاب"، نظمت المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة حملة رسائل إلى المدعي العام في الولايات المتحدة وويليام بار، طالبة منه إسقاط التهم. وقد وقعت ١٠٠ منظمة تقريبا على الرسالة إلى بار. وسنرسل أيضا رسالة إلى الرئيس المنتخب بيل كلينتون طالبين أن توقف حكومته النظر في هذه القضية المكارثية.

تلك أمثلة قليلة عن الأنشطة التي قامت بها المنظمات غير الحكومية في ١٩٩٢ والتي سنتابعها

في عام ١٩٩٣.

وأود الآن أن أقول بضع كلمات عن سنة ١٩٩٢. إنها سنة تذكارية لشعبين يناضلان من أجل تقرير المصير. إنها توافق السنة الخمسمائة للاستيطان الأوروبي في أراضي السكان الأصليين الأمريكيين. وهي توافق أيضا السنة الخامسة والعشرين للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة. ويتشاطر نضال السكان الأصليين الأمريكيين والفلسطينيين من أجل السيادة سمة أساسية. فقد عاش كل من الشعبين على أراضيهم لقرون، وفقد كل من الشعبين معظم أراضيهم لدول أوروبية استعمارية - استيطانية دون أي تعويض أو بتعويض قليل.

وكما يعتبر الأمريكيون الأصليون السكان الأصليين بالنسبة للأمريكتين، كذلك يعتبر الفلسطينيون السكان الأصليين لفلسطين التاريخية. وعلى الرغم من أن اليهود كانوا متواجدين طوال التاريخ في فلسطين، لا يمكن أن يقال إن أبناء الشعب اليهودي، لمجرد كونهم يهودا، هم من السكان الأصليين في تلك المنطقة. وباستثناء عصور الإنجيل، كانت أعدادهم دائما ضئيلة بالمقارنة بالسكان الفلسطينيين.

وبالمقارنة بتاريخ الاستيطان الأوروبي في الأمريكتين، لم تكتسب فلسطين التاريخية وجودا أوروبيا مكثفا إلا في الآونة الأخيرة. وقد بدأ ذلك عندما هاجر يهود أوروبا الشرقية إلى فلسطين في الثمانينات من القرن التاسع عشر وبلغ ذروته بموجات اللاجئين الأوروبيين اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لقرار الأمم المتحدة ١٨١ (د - ٢) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، حصل هؤلاء المستوطنون ولللاجئون الأوروبيون على السيادة على ما يزيد على ٥٧ في المائة من فلسطين التاريخية. وسيطرت دولة إسرائيل الجديدة على نسبة ٢٠ في المائة إضافية من فلسطين التاريخية في حرب ١٩٤٨. والبقية، وهي ٢٣ في المائة من فلسطين التاريخية، تحتلها إسرائيل منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

ويحاول السكان الأصليون الأمريكيون والفلسطينيون استعادة الأرض التي اغتصبت أو أخذت بالاحتلال من جانب أمم أجنبية. ويمارس السكان الأصليون الأمريكيون حاليا شكلا محدودا من السيادة على ٢,٥ في المائة فقط من نحو بليون فدان من الأرض بعد أن خسروا ٩٧,٥ في المائة من أرضهم للمستوطنين الأوروبيين. ولا يمارس الفلسطينيون حاليا أية سيادة على أي جزء من أراضيهم الأصلية، وبصفة خاصة على الأراضي المحتلة على نحو غير قانوني منذ ١٩٦٧.

قد يعتقد البعض أن المحاكمة نهج غير عملي بالنسبة للأمريكيين الهنود، في ضوء كون المحاكم النزيهة تسيطر عليها الدولة التي قامت بمصادرة الأراضي. ولكن حكما صدر مؤخرا بإعطاء أمة هوبي ٤٠٠ ٠٠٠ فدان من الأراضي أكد قدرة حكومة الولايات المتحدة،

"إن أردت، أن تعيد الأرض المملوكة للدولة على سبيل المثال الحداثق الوطنية، إلى الهنود."

(صحيفة نيويورك تايمز، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢)

ذلك النصر خبر طيب بالنسبة للدعاوى الهندية مطالبة بالأرض التي لا تزال معلقة في المحاكم الفدرالية، ولكنه أيضا مصدر تشجيع وقوة لجميع النضالات من أجل الأراضي الأصلية.

إن الفلسطينيين، على عكس السكان الأصليين الأمريكيين، ليس لهم محفل قانوني يلجأون إليه لتقديم دعاوهم بحقوقهم في الأرض. وهم يضطرون لمتابعة حقوقهم في الأرض والسيادة خلال مفاوضات تحت إشراف الولايات المتحدة. ومرة أخرى إن الولايات المتحدة ليست بوسيط محايد، لأن حكومة الولايات المتحدة تدعم الحكومة الإسرائيلية بما يزيد على ٣ بلايين دولار سنويا. وفي عام ١٩٨٨، طالب المجلس الوطني الفلسطيني بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي تحتلها، وأعلن تلك الأراضي دولة فلسطينية مستقلة. ويقف القانون الدولي دون لبس إلى جانب إعلان المجلس الوطني الفلسطيني. المسألة بالنسبة للولايات المتحدة ودولتها العميلة، إسرائيل، ليست ما اذا كانتا ستقبلان، وإنما متى تقبلان وتطبقان المبادئ المجسدة في شريعة الأمم المتحدة على الشعب الفلسطيني.

إن البيض من أصل أوروبي يمارسون السيطرة الكاملة على السكان الأصليين في الولايات المتحدة وفلسطين المحتلة. وليكن واضحا لدينا أن اليهود الأوروبيين البيض، المعروفين بالإشكناز، هم الذين تولوا السلطة دائما في إسرائيل. أما اليهود من غير البيض، الذين اسميهم اليهود الملونين، من شمال افريقيا، وإيران، والعراق، واليمن، واثيوبيا وغيرها، فيعيشون على هامش المجتمع الإسرائيلي، وإن كانوا لا يتعرضون لنفس القمع الذي يتعرض له الإسرائيليون العرب. إن السياسات الإسرائيلية، التي يضعها اليهود البيض أساسا، تحرم الفلسطينيين على نحو صارخ من حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما تقرير المصير. إن هذه السياسات التمييزية تنشأ من العنصرية التي يكنها لفترة طويلة كثير من البيض، سواء كانوا إسرائيليين أو أمريكيين، إزاء الملونين الذين حسدهم أولئك البيض على أرضهم فاستولوا عليها بأسلوب عدواني، إن لم يكن غير قانوني.

في ١٩٩٢، برهن السكان الأصليون الأمريكيون على مقاومتهم الحقة لـ ٥٠٠ سنة من الإبادة الجماعية والاستيطان الأوروبي على أراضيهم. وفي ١٩٩٢ تحمل الفلسطينيون ببسالة ربع قرن من الاحتلال العسكري الأجنبي الوحشي لأراضيهم. ولن يمكن إلا من خلال السيادة الكاملة، التي ينبغي أن تتضمن انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وغزة، من خلال مقعد مع حق التصويت في الأمم المتحدة، أن يتسنى للفلسطينيين أن ينظروا إلى عام ١٩٩٢ على أنه ذكرى سنوية جديدة بالاحتفال بها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني الآن أن أعلن أن لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قد تلقت، بالإضافة إلى الرسائل التي قرئت بالفعل، رسائل تأييد وتضامن كثير من رؤساء من رؤساء الدول والحكومات، ووزراء الخارجية ومن الحكومات والمنظمات. وسأقرأ الآن قائمة بتلك الرسائل، وستصدر نصوصها في نشرة خاصة عن شعبة الحقوق الفلسطينية.

فيما يلي قائمة بالرسائل التي وردتنا:

من رؤساء الدول: فخامة السيد بورييس يلتسن، رئيس الاتحاد الروسي؛ وجلالة الملك حسين بن طلال، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية؛ وفخامة السيد برهان الدين رباني، رئيس المجلس الأعلى لدولة أفغانستان الإسلامية؛ وصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس الإمارات العربية المتحدة؛ وفخامة السيد يوري ك. موسفيني، رئيس جمهورية أوغندا؛ وصاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين؛ وفخامة السيد بليز كومبوري، رئيس مجلس الوزراء في بوركينا فاسو؛ وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس جمهورية تونس؛ وفخامة السيد كيم إيل سونغ، رئيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية؛ وفخامة السيد رانا سينغ بريماداسا، رئيس جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية؛ وفخامة السيد عبدو ضيوف، رئيس جمهورية السنغال؛ وفخامة السيد رونالدو رونالد فينيتيان، رئيس جمهورية سورينام؛ وفخامة العميد لانسانا كونتي، رئيس جمهورية غينيا؛ وفخامة السيد جورج فاسيليو، رئيس جمهورية قبرص؛ وصاحب السمو الملكي الأمير نوردم سيهانوك، رئيس الدولة ورئيس المجلس الوطني الأعلى في كمبوديا؛ وفخامة السيد فيديل كاسترو روز، رئيس مجلس الدولة والحكومة في جمهورية كوبا؛ وفخامة السيد محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية؛ وفخامة السيد مأمون عبد القيوم، رئيس جمهورية ملديف؛ وجلالة الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، خادم الحرمين الشريفين وعاهل المملكة العربية السعودية؛ وفخامة السيد علي عبدالله صالح، رئيس جمهورية اليمن.

ومن رؤساء الحكومات: فخامة السيد فيليب غونزاليس، رئيس حكومة اسبانيا؛ وفخامة السيد الكسندر ماكسي، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا؛ وفخامة السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية؛ وفخامة السيدة بيجوم خالدة ضياء، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية؛ وفخامة السيد شوان ليكباي، رئيس وزراء مملكة تايلند؛ وفخامة السيد سليمان ديميريل، رئيس وزراء جمهورية تركيا؛ وفخامة السيد خامتاي سيفاندون، رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ وفخامة السيد لي بنغ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية؛ وفخامة السيد فو فان كييت، رئيس مجلس الوزراء في جمهورية فييت نام الاشتراكية؛ وفخامة السيد ادوارد فينيتش - آدمي، رئيس وزراء مالطة؛ والداوك سييري السيد ماهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا؛ وفخامة السيد ناراسيمها راو، رئيس الوزراء في الهند.

ومن وزراء الخارجية: معالي السيد ديبغو باريديس، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية إكوادور؛ ومعالي السيد اناتولي م. زلنكو، وزير الشؤون الخارجية في أوكرانيا؛ ومعالي السيد عمر مصطفى المنتصر، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية؛ ومعالي السيد فاروق الشرع، وزير الشؤون الخارجية في الجمهورية العربية السورية؛ ومعالي السيد لي سانغ - أوسك، وزير الشؤون الخارجية

في جمهورية كوريا؛ ومعالي السيد فارس بوزير، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية لبنان؛ ومعالي السيد محمد عبد الرحمن ولد معين، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية موريتانيا الإسلامية؛ ومعالي السيد غيزا جيزتسكي، وزير الشؤون الخارجية في هنغاريا؛ ومعالي السيد ميتابل ج. باباكونستنتينو، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية اليونان.

ووردت إلى اللجنة أيضا رسالة من سعادة السيد حامد الغابد، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ووردت إلى اللجنة رسالة من السيد فيديريكو مايور، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة.

ووردت رسائل من المنظمات غير الحكومية التالية: اللجنة الأوروبية لتنسيق المنظمات غير الحكومية بشأن القضية الفلسطينية؛ والاتحاد العام للنساء الفلسطينيات؛ والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية؛ والرابطة الإسلامية الهندية - العربية للشباب؛ واتحاد المرأة الأمريكية الفلسطينية؛ ومعهد الدراسات الإسلامية؛ والتحالف الإفريقي للجمعيات المسيحية للشباب؛ واللجنة السوفياتية لمناهضة الصهيونية؛ ومجلس تعزيز التفاهم العربي البريطاني؛ ومنظمة الصحفيين الدولية؛ والاتحاد التونسي العام للشغيلة.

ووردت رسالة من مؤتمر الحدوديين الإفريقيين لآزانيا. وبالنيابة عن اللجنة بكاملها، أود أن أعرب عن صادق التقدير لرؤساء الدول أو الحكومات، ووزراء الشؤون الخارجية، والحكومات، والمنظمات التي ذكرتها للتو، وجميع المشاركين على جهودهم المتواصلة بغية تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، ودعمهم الثابت لأهداف اللجنة وأنشطتها.

إن البيانات التي استمعنا إليها ورسائل التضامن التي وردتنا اليوم تدل مرة أخرى على عزم المجتمع الدولي على التقدم نحو إقامة سلم في الشرق الأوسط من خلال إحقاق الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، على أساس قرارات الأمم المتحدة. وأستطيع أن أؤكد أننا نحن أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لن ندخر جهدا في سبيل تحقيق هذه الأهداف. يسعدني الآن أن أعطي الكلمة للسيد فاروق قدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية.

السيد قدومي (فلسطين): أود في ختام هذا الاحتفال أن أتوجه بالشكر العميق إلى السيد غانيف، رئيس الجمعية العامة، وإلى السيد الدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى السيد اردوس، رئيس مجلس الأمن، على مشاركتهم هذا الاحتفال العالمي.

وأوجه تقديرنا إليكم، سيدي الرئيس، وإلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، هذه اللجنة التي ترأسونها، لجهودكم المتواصلة في دعم القضية الفلسطينية، والدعوة إلى حل عادل لها.

وأقدم شكرنا وتقديرنا، باسم منظمة التحرير الفلسطينية لكل أصحاب الفخامة والسيادة رؤساء دول وحكومات الدول الصديقة الذين بعثوا برسائل التهئة بهذه المناسبة.

وأود في هذا المقام أن أشير إلى الدور التاريخي الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في سعيها من أجل خلق الأجواء المناسبة لحل هذه المسألة، وللمساعدات التي تقدمها لشعبنا الفلسطيني في المنفى وداخل الأرض المحتلة، آملين أن تتسع هذه المساعي وتمتد لتشمل توفير الحماية الدولية الفاعلة لشعبنا الفلسطيني داخل الأرض المحتلة.

ستبقى هذه الهيئة الدولية المكان الطبيعي لمعالجة هذه القضية والقضايا الدولية الأخرى، حيث تتطلع كل شعوب العالم المقهورة إلى هذه الهيئة الدولية كحاضنة لقضاياها الملتهبة، وترى في الأمم المتحدة الأداة الفاعلة لتحقيق أهدافها في الحرية والاستقلال.

ستبقى الأمم المتحدة الإطار المناسب والواسع لمعالجة القضية الفلسطينية والمحرك الأساسي لكل حركة دولية نحو حل النزاع العربي الاسرائيلي والمرجعية والشرعية الوحيدة التي تقوم عليها كل المساعي الدولية، ومنها المسيرة السلمية التي بدأت بعقد مؤتمر مدريد للسلام في العام الماضي، راجين أن تلعب الأمم المتحدة دورها الذي قامت من أجله لإحلال الأمن والسلام في ربوع هذا العالم، ولرفع المعاناة عن شعوبه المقهورة.

والفرصة سانحة في هذا الزمن الذي تشهد فيه الإنسانية نهاية الصراع الدولي ونهاية الحرب الباردة وبدء عالم جديد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل رفع هذه الجلسة الرسمية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر كل أولئك الذين ساعدونا في تنظيم هذا اليوم، وبخاصة موظفي شعبة حقوق الفلسطينيين ومكتب شؤون المؤتمرات وإدارة شؤون الإعلام، بالإضافة إلى جميع أولئك الذين يعملون وراء الكواليس سهرا على أمننا.

أذكر جميع المشتركين بأن المعرض الذي أعده مكتب المراقب الدائم لفلسطين، برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، سيفتتح رسميا في الساعة ١٤/٤٥ في ردهة مبنى الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥